

كلمة
طاهر المصري
رئيس مجلس الأعيان
ورشة عمل بعنوان
"الحكومات البرلمانية واقع وتطلعات"
في
فندق الموفمبيك / البحر الميت
يومي
الثلاثاء و الأربعاء
٤ و ٥ / ١٢ / ٢٠١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدات والسادة ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،،،

فأنا وكثيرون غيري ربما، نرى في هذه الندوة المحترمة، فرصة مفيدة، لمراجعة بعض مراحل تطور الحياة السياسية في المملكة، وبصورة موجزة، نتناول تلك المراحل، من وجهة نظر دستوريه برلمانية، وكذلك إدارية. والمراجعة في تقديري، غاية في الأهمية، ولا بد أن يكون هدفها، هو الإسهام المخلص، في تجلية المصالح العامة والعليا للدولة، والوطن .

وعليه، فأسمحوا لي أن اساهم في هكذا مراجعة ما استطعت، وعلى النحو

الموجز التالي:

أولاً: يقتضي المنطق، الإشارة بثناء، إلى حجم التطور الذي احرزه الأردن، منذ نشأة الدولة، وبالذات، على صعيد الدستور، والتشريعات الناظمة للحياة العامه، في إمارة ابتداءً، ثم مملكة لاحقاً، عندما أرسى الدستور في حينه، قواعد راسخه، لمنظومة متكامله، من القيم والمبادئ الجيدة، والمفاهيم المقبولة، ويتوافقٍ وطني واسع، في بلد صغير محدود الموارد والإمكانات، لم يبلغ بعد مرحلة الاعتماد على الذات!.

ثانياً: هذا يعني، أن الأردن أحرز قدراً طيباً على الصعيد الديمقراطي، في وقت مبكر، وهو نهج أفرز نظاماً برلمانياً حظي بالتوافق والقبول، وعلى نحو مكنه من إدارة دفة التشريع بشكل جيد، خاصة وأن الحكومات كانت في حينه، ذات مفاهيم إدارية كفوءة، ويتجلى ذلك مثلاً، في أن الإدارة الأردنية، كانت ذات جهاز تنفيذي وظيفي، هو الأصغر والاكثر كفاءة وإنتاجية ونزاهه.

ثالثاً: لقد ظل النظام البرلماني الدستوري، حالة راسخة في الأردن، وهي حالة لم تنقطع، إلا في ظروف قاهره، كأحداث، حرب ١٩٦٧، ونتيجة لقمّة الرباط عام ١٩٧٤، حيث تعطل عمل المجلس النيابي، واستعويض عنه، بالمجلس الوطني الاستشاري، وبرغم أن هذا المجلس لم يكن منتخِباً، فقد عبر عن قدرة المجتمع الأردني، على مقاربة الإنجاز

التشريعي الفعال، وكانت الإدارة الأردنية، نظاماً وحكومة ومؤسسات، داعمين لهذا الأمر، حرصاً على عدم غياب المفهوم البرلماني، عن مجمل الأداء الكلي للدولة.

رابعاً:

في محطة العام ١٩٨٩، تنبه "الملك" رأس الدولة، إلى أن أزمة ذلك العام، كانت أزمة مركبة، سياسية اقتصادية، وبالذات اقتصاديه، عندما كان رفع الأسعار والغلاء، كالقشة التي قصمت ظهر البعير، ولذلك أدرك الملك، حقيقة انه اذا ضاقت ظروف شعبه، فان المطلوب هو أن يعطيه حرية أكثر، وإصلاحاً أكثر، ولهذا فتح الباب على مصراعيه للإصلاح ، كي يتمكن من استيعاب الضائقة الماليه في حينه، وأتخذت إجراءات وقرارات جوهريه، يعرفها الجميع، وسارت العربة إلى الأمام، بثقة واطمئنان.

خامساً:

لا حاجة بنا لإحصاء الأضرار التي لحقت بالبلد، جراء ما شاب انتخابات ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ من عيوب، وحتى لو لم يكن هناك تلاعب في الانتخابات، بالقدر الذي يظنه الجمهور، فان مجرد القناعة بان تزويراً قد وقع، هو أمر افسد المشهد ، وما زلنا نعاني آثار ذلك حتى الآن، وعليه، فلا بد من جهد خارق، لاستعادة ثقة الجمهور بمؤسساته، ولا بد من السير في عمل إصلاحي شامل، بغية ردم الهوة ،على صعيد أزمة الثقة، بين المواطن والدولة.

سادساً:

لقد تم اتخاذ إجراءات إصلاحية عديده، وهذا أمر لا يمكن إنكاره، إلا أن أزمة الثقة التي أشرت اليها، مازالت ماثلة للعيان، والسبب في رأيي، هو أن الإجراءات الإصلاحية، لم تنفذ كحزمة واحدة. وبرغم ذلك، فقد تجذر تمسك الأردنيين بالنظام البرلماني الحقيقي، وبصورة أكبر، وتجلت ذلك بصورة أكثر وضوحاً، خلال السنوات الأخيرة، وبالذات، خلال مرحلة "الربيع العربي"، ومن هنا فلست أرى مجالاً بعد الآن، للتراجع عن تأكيد أن دور السلطة التشريعية، دور حقيقي وفعال في مسيرة الإصلاح. وفي الوقت الذي نقرر فيه ذلك، فلا بد من الإقرار بعدة حقائق، منها، ضرورة توفير البيئة الكاملة، لتنمية الأحزاب السياسييه. فهي أحزاب ضعيفة إلى حد ملحوظ، ولذلك بالطبع أسبابه العديده، منها ما يتعلق بالثقافة السياسية الديمقراطية السائدة، والتي تؤمن بالأشخاص على حساب الفكر، ومنها ما يتعلق بإجراءات حكوميه، وكذلك، فلا بد من تجسيد حقيقة أن الأمة، هي فعلاً مصدر السلطات، مع ضرورة تعريف أمراً أساسياً في نص الدستور، وهو ، مبدأ الفصل

بين السلطات، إذ لا بد من أن يكون هناك أساس يحدد، أين يقع التكامل والتقاطع، وإصلاح هذا الأمر بصورة كلية، (والثاني بلورة مفهوم الولاية العامة، وتحديد المهام والصلاحيات، بصورة لا لبس فيها) .

سابعاً:

إن التوافق على ما تقدم، يقودنا إلى حالة، تسمح بإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهه، وتعتبر فعلاً عن إرادة الشعب، وفق قانون انتخاب، يحظى بالقبول ، عندما يكون ملبياً لطموح الكل، وموفراً للفرص التنافسية الديمقراطية المتكافئة، ليصبح ممكناً عندها، وفي ضوء نتائج الانتخابات، بلورة حكومات برلمانية، يمكن عملياً وصفها بالحكومات المنتخبة، ويتمأسس بالتالي، نهج المراقبة والمحاسبة في جانب، مثلما يتمأسس نهج التشريع في جانب مواز، وعلى نحو أكثر عمقاً وموضوعية.

ثامناً:

عندما تكون الحكومة برلمانية بامتياز، والبرلمان معبراً عن تمثيل حقيقي للشعب، تصبح الفرص مهياً جداً، لانطلاقة توافقية، نحو تفكير أعمق، بتجذير الحياة السياسية للدولة، على أسس حزبية برامجية كاملة، وينتقل العقل الجمعي الوطني، نحو ثقافة سياسية جديدة، تؤمن بحتمية القبول بحكم البرنامج، وأعني به، البرنامج النابع من فكر سياسي محدد.

تاسعاً:

وعندما نبلغ مرحلة كهذه، وبأسلوب متدرج، ولكن دون إبطاء، يصبح التفكير العام في تكريس نهج الإصلاح المستمر، ثقافة عامة، مادام الهدف، هو تجلية المصالح العامة والعليا للوطن.

عاشراً:

وعندما يصبح نهج الإصلاح ثقافة ديمقراطية، فإن الأزمات، وسواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، تغدو قابلة للحل، ويغدو المجتمع قادراً على التعايش معها، بطرق سلمية حضارية، وتغدو السلطة الرسمية الحاكمة، قادرة على اجترار الحلول لها.

حادي عشر: ولا يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما تغدو السياسات الخارجية للدولة، سواء إزاء إقليمها، أو علاقاتها الدولي، أمراً أكثر وضوحاً، وأكثر تأثيراً إيجابياً، في شؤون الداخل، وتمتلك الدولة قرارها السيادي بقوة أكثر، وتتموضع عملياً في مكانة اقليمية افضل، وتمسك بزمام دورها الإقليمي، بصورة افضل كذلك، خاصةً عندما يكون شعبها، مطمئناً لنهجها، في ظل سيادة الدستور والقانون، وعلى قواعد العدل والنزاهة والمساواة، وقوة الجبهة الداخلية.

ثاني عشر: إن الإصلاح الشامل، والذي تنجزه وتؤسس له، حكومات برلمانية آتية من برلمانات حقيقيه، بمقدوره أن يتناول سائر ميادين الحياة العامه، في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهكذا إصلاح، كفيل بتعزيز سلامة النسيج الاجتماعي، وتكريس الوحدة الوطنية، وبالتالي، تجذير مبدأ الأمن الوطني الشامل، عندما يصبح المواطن الفرد، على قناعة تامه، بحتمية المساهمة بدور أخلاقي، وواجب وطني يرقى بالوطن، فأكثر ما يثير المواطن سلبياً، هو فقر مقترن بفساد، أو غياب للنزاهة والعدل، وتلك ثنائية مؤذية جداً، أما فقر مقترن بنزاهة وعدلٍ ومساواة، فذلك أمر تتعايش معه الشعوب، وتسعى للمساهمة في تحسينه وبإخلاص، وترضى بأن تتحمل العناء من أجل الوطن، ما دام الإصلاح نهجاً مستمراً، على قواعد وأسس واضحة.

دولة الرئيس ،،

حضرات الأعضاء ،،

ختاماً

لا يساورني شك أبداً، في قدرة الأردن على اجتياز ازمته الراهنة، فهي وان كانت أزمة اقتصادية مالية في ظاهرها، فإن الحلول الناجعة لها، هي وبامتياز، حلول سياسية في جانب، وحلول سياسات في جانب آخر، وعندما تتماهي المنهجية السياسية الخارجية للدولة، مع سياسات الداخل، في تفاصيلها الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحية عموماً، فإن ذلك، كفيل بأن يتشكل في الأفق العام، مشهدٌ وطنيٌّ راسخٌ ونزيه، يمتلك قوة الحضور والتأثير، في الداخل والخارج، على حد سواء، وهو مشهد عصي بالضرورة، على الانكسار، أو التأثير سلبياً، بتقاطعات المصالح والاجتهادات، سواء جاءت من خلف الحدود، أو كانت من منتج داخلي.

أشكركم جميعاً، وأدعو لجلالة قائد الوطن بالتوفيق وأتمنى لبلدنا السلامة في مواجهة التحدي، وأشكر الأخوة القائمين على أمر الندوة، وأتمنى لها الخروج بتصورات مفيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ظاهر المصري

